

لاقتصاد يفيد منه جميع اللبنانيين



الطول المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزان

التحديات الأساسية

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزان الى الندوة البرلمانية سيبدرون الى الاتي:

يواجه الاقتصاد اللبناني التحديات الاساسية التالية:

- ✓ تخفيض مجمل الدين العام عن طريق مكافحة الفساد المقدر بخمسة مليارات دولار سنويا، وتخفيض المصاريف الادارية غير الضرورية والتي تبلغ قيمتها المليار دولار سنويا، وتطوير القطاعات التي تجفف موارد المالية العامة كالكهرباء على سبيل المثال لا الحصر، وذلك من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث يقدم القطاع الخاص التمويل اللازم والمهارات التي تميزه على صعيد حسن ادارة الموارد.
- ✓ حث الجهات الدولية الداعية الى قيام لبنان باستيعاب قاصديه من النازحين الى سداد ما عليهم من واجبات ضرورية لتوفير العناية المطلوبة للنازحين السوريين، حتى لو كان ذلك بالتسديد المباشر غير النقدي ان لزم الامر وذلك بغية التخفيف عن اقتصاد البلد المرهق كما نعلم.
- ✓ فرض نظام غرامات جزائية مرتفعة على الشركات والمؤسسات التي تلجأ الى توظيف عمالة اجنبية غير شرعية.
- ✓ مكافحة الفقر عبر دعوة الحكومة الى تحفيز القطاعات الاقتصادية التي يتميز بها لبنان بقدرة تنافسية، خصوصا في مجال الخدمات والصناعات القائمة على العقل والتخطيط والابداع لتحقيق نمو اقتصادي سليم ومعافى، مع السعي بالتوازي لاحقاق نظام ضريبي اكثر انصافا. النظام الحالي يغالي في اعتماده الضرائب غير المباشرة فينتهي الامر بان يتكلف الاثرياء نسبة اقل مما تتكلفه الفئات غير الميسورة قياسا بمداخيلهم. لا بد من اقامة توازن بين المباشر وغير المباشر في النظام الضريبي المعتمد لضمان اإسهام اكثر عدالة من الفئات الميسورة وإراحة ذوي الدخل المحدود من بعض الاعباء الضريبية التي تهك كاهلهم.
- ✓ التأكد من ان الاستثمارات والحوافز لخلق فرص عمل لن تستثني فئة الشباب وانها لن تفيد مؤسسات لا توظف لبنانيين بالدرجة الاولى والسعي لايجاد حوافز خاصة للمؤسسات التي توظف لبنانيين شباب للمرة الاولى والقيام بالتوازي بالدعوة الى ايجاد تسهيلات مالية للشباب الذين يودون الاستثمار.

- تنامي الدين العام سنة بعد سنة وازدياد العبء المترتب عن تمويله بشكل كبير. يصنف لبنان في المرتبة ١٨١ من اصل ١٨٤ دولة من حيث حجم الدين العام نسبة الى كل مواطن. والواقع ان هذا الدين يستهلك مقدرات الحكومة لخدمته مما يقي اليسير من الامكانيات للاستثمار المنتج الضروري لانعاش الاقتصاد وتجهيز البنى التحتية وتطوير مستوى حياة الناس.
- وجود ١٦ مليون نازح سوري في لبنان يضيق الخناق على بنية البلد التحتية المتهالكة اصلا" كما في حال الطاقة الكهربائية والماء والطرق وعدد كبير من الخدمات المتعلقة بالصحة والتربية وامور كثيرة غيرها.
- وفيما نجد المزيد من اللبنانيين يبحثون عن فرص للعمل نرى السوريين يحصلون في اكثر الاحيان بطرق غير شرعية على وظائف يحرم منها حوالي ٢٥٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ شاب لبناني من مختلف انواع المهارات.
- سنة بعد سنة يتنامى الفقر في البلد. ففي العام ١٩٩٩، كان ٦٠ في المائة من اللبنانيين يملكون اصولا" تتجاوز قيمتها العشرة الآف دولار للفرد الواحد. هبطت هذه النسبة الى ٣٠ في المئة في العام ٢٠١٦ ويمكن اليوم اعتبار ان كل لبناني من اصل ٤ (اي ما مجموعه مليون و ٢٠٠ الف لبناني) في عداد الفقراء.
- ان اقتصادنا الراكد لا يتيح للشبيبة اللبنانية الوافدة الى سوق العمل سنويا" والمقدرة بثلاثين الفا"، الا بحوالي ٥ الاف فرصة عمل، الامر الذي يختر الاكثرية المتبقية من هؤلاء بين الهجرة والبطالة. مما يحرم لبنان من المردود الطبيعي على كلفة التربية والتعليم التي تكبدها على الاجيال فضلا" عن خسارته البشرية والثقافية.